

المجتمع المدني ومواجهة الجريمة - التجربة المغربية نموذجاً -

يهدف المجتمع المدني باعتباره مجموعة التنظيمات التطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة لتملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة.¹

وتتمثل غايته في تحقيق الأمن والسلام والتوازن ما بين سلطة الدولة وحقوق الأفراد المكتسبة دستوريا وقانونيا، لأنه في ظل غياب المجتمع المدني نجد أن الدولة غالبا ما تحتاج إلى العمل على تنظيم الأفراد غير القادرين على تنظيم أنفسهم في مواجهة تلك النزعة الفردية المفرطة التي أصبحت تسود في ظل رأسمالية متوحشة لاتؤدي إلى التمتع بالحرية على الإطلاق ولكنها تؤدي بدلا من ذلك إلى ظهور الطغيان والاستبداد والجريمة،² مما يجعل من مؤسسات المجتمع المدني آلية حقيقية للإسهام في عملية التنمية المجتمعية، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وفي مكافحة الجريمة إستباقيا من جهة أخرى، فهي أصبحت تلعب دورا محوريا دون تنامي الظاهرة الإجرامية التي يراها بعض علماء الاجتماع أنها ظاهرة اجتماعية وأن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون،³

ولا شك أن المجتمع العربي يعاني في الوقت الراهن من ظروف قاسية وضغوط دولية، الأمر الذي يتطلب تدخلا عاجلي ووقائي مزدوج من قبل مؤسساته المدنية لتبصير أفرادها بما هو مطلوب منهم في مثل هذه الظروف، وهو ما سنحاول معالجته من خلال هذه الدراسة بالنظر إلى ما ينبغي أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من دور في مكافحة الجريمة، وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني ودوره الدستوري والقانوني بالمغرب

المبحث الثاني: الآليات القانونية للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة

¹- تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات و الروابط و النقابات و الأحزاب و الأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي و كل ما هو غير عائلي؛ والمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة في المجتمع العام ، وهو مجتمع عضويات.

²- المجتمع المدني كالفرد تحكمه قيم معينة تحركه وتوجه سلوكياته، و إذا لم يتحرك وفقا لتلك القيم يصبح هناك اختلال وعدم توازن يحتاج إلى إعادة نظر بهدف إعادة التوازن وتحقيق الاستقرار بين القيم والواقع ومن القيم التي تحكم المجتمع المدني الشفافية والتسامح والمبادرة والتطوعية.

³- في هذا الاتجاه ميز "جارد فالو" بين الجريمة الطبيعية و المصطنعة فالجريمة الطبيعية تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراسته التحليلية، والجريمة المصطنعة هي التي تشكل خرق للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية و الوطنية.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني ودوره الدستوري والقانوني بالمغرب

يشكل تحديد مفهوم المجتمع المدني منطلقاً ضرورياً لفهم معانيه ومقوماته (المطلب الأول)، بل ويمتد للإحاطة بالأدوار الرئيسية التي يضطلع بها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مما يساعدنا على فهم إستراتيجية العمل لديه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

الفرع الأول: المجتمع المدني لغة واصطلاحاً

أولاً: المجتمع المدني لغة

يقصد بالمجتمع جماعة من الناس يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بمصالح وروابط مشتركة؛ ويكون مدنياً بسكنه في المدينة، نسبة إلى المدن.

كما يقصد به: المجتمع الإنساني المثالي الذي يسير على هدى الأخلاق التي لا تتوافر في عامة الناس.⁴

ثانياً: المجتمع المدني اصطلاحاً

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تحتاج إلى تحديد دقيق، وقد يستعمله البعض كمقولة للتمييز بين الحضرة والتخلف في واقع المجتمع العربي، بحسب بعض الآراء والتفسيرات الإيديولوجية له عربياً وغربياً: أ * . تعريف الفقه الغربي للمجتمع المدني:

نشأت فكرة "المجتمع المدني" في المجتمعات الغربية، في تلك الفترة التي نشأت فيها فكرة "الدولة" بوصفها أحد أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي للأفراد داخل المجتمع⁵، فمنذ أن بدأ الفكر الغربي يهجر أفكار العصور الوسطى التي كانت تقوم على فلسفة نظام الإقطاع واستبداد السلطات ويتجه إلى تبني أفكار تنفق وعصر النهضة: استناداً إلى نظريات الحق الطبيعي أو الإلهي والعقد الاجتماعي بدأت تظهر أفكار تنادي باعتبار المجتمع سابقاً عن الدولة وقادراً على تنظيم نفسه خارج الدولة، و مصدر شرعية الدولة ورفيها.⁶

⁴ - أديب محمد جاسم الحماوي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر الإمارات، ص 18 .
⁵ - إن مفهوم المجتمع المدني مفهوم و وثيق الارتباط بالحضارة الغربية يضرب جذوره في أصولها القديمة و تنعكس على مدلولاته خبرات شعوبها المختلفة، والمدارس الفكرية التي تبلورت على أساس هذه الخبرات . ومع أن المدارس التي استخدمت هذا المفهوم لا تتفق على توصيف معين واحد للمجتمع المدني، إلا أن هناك قواسم مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي أعطتها له ، مما يبرر استمرار استخدام المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي تفاوتت هذه المدارس في تأكيدها .

مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على مستوى القومي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002، ص 642 .

⁶ - سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة مصر 2002 . 2003، ص 12

7- جون . لوك في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد 55، ص 77 .

وهو ما دفع توماس هوبر (1651م) إلى اعتباره بأنه المجتمع القائم على التعاقد، ولو اتخذ شكل الحكم المطلق.⁷ أما المفكر جان جاك روسو في نظريته عن العقد الاجتماعي فقد ذهب إلى القول بأن: السيادة لا تقبل التجزئة لأنها في الشعب الذي يستحيل أن يكون بموجبه محل تنازل أو تفويض، و أن الصلاحية المطلقة للحاكم تتقلب وتصبح سيادة الشعب ولكنها تبقى مطلقة، وهي سيادة كلية تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة الجميع وليس مجموع الإرادات.

يتضح مما سبق أن عبارة "المجتمع المدني" التي استعملت في الفكر الغربي، في عهد النهضة، كانت تشير إلى عقد اجتماعي واحد يدل على المجتمع والدولة معا أما في العصر الحديث فقد اعتبر هيجل أن المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، و أنه ليس شرطا للحرية وإطارا طبيعيا لها. وهو متكون من أفراد لا يرون سوى مصالحهم الخاصة ويتعاونون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية.⁸

أما ماركس فنظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة؛ أي أنه ربط مفهوم المجتمع المدني بالاقتصاد، فهو يرى فيه مجالا للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي أو الدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية .

وبذلك يتضح أن الاختلاف بين هيجل وماركس ، كان ماثلا في إقرار الأول (هيجل) بأهمية الدولة في حين يقلل ماركس من أهمية الدولة، ويرى أهمية المجتمع المدني على حسابه.

وفي ضوء ما تقدم، وعلى الرغم من تعدد المساهمات في صياغة مفهوم المجتمع المدني، فإنه يمكن القول أن هنالك عناصر مشتركة يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن المجتمع المدني في إطار الفقه الغربي، ومن أهم هذه العناصر:

1. أن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الإيجار.
2. الدولة أو المجتمع السياسي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحده وأدائه لوظائفه.

ب * . تعريف الفقه العربي للمجتمع المدني:

بدأ التفكير في مفهوم المجتمع المدني بالوطن العربي مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين وتحديدا في أقطار المغرب العربي إذ نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية لاسيما في تونس والجزائر؛ ولعل أوضح استعمال لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى الغرامشي يمكن رصده في فصول كتاب (الفلسفة الاجتماعية) للدكتور "غانم هنا" الذي يركز فيه الاهتمام على نقصي الفرق بين المجتمع

⁸- أي أن المجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة و الأمانة ، و على هذا فهو بحاجة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة . أي أن المجتمع المدني لا يحتوي فقط العلاقات الاقتصادية و تشكيل الطبقات بل هو بنية قضائية و إدارية و تعاونية فهو ينشئ المجتمع المدني كحالة وسيطة بين العائلة من جهة، و الدولة من جهة أخرى ، لهذا السبب لا يتضمن مفهوم (هيجل) كل مؤسسات و علاقات ما قبل الدولة كالأسرة كما هو حال المجتمع الطبيعي عند (لوك) بل مستوى العلاقات الاقتصادية بتنظيماتها الخارجية طبقا لمبادئ الدولة أليبرالية. أي أنه يحتوي مجتمع البرجوازية و دولتها.

أديب محمد جاسم الحمادي، مرجع سابق، ص22 .

المدني والمجتمع السياسي، وحدد فيه مكونات المجتمع المدني وخصوصية الفهم الغرامشي له من منظور الفلسفة النقدية. فضلا عن أن البعض يرى أن مفهوم "المجتمع المدني" دُخِل على تراث الفكر العربي والإسلامي ولم يظهر في الكتابات العربية إلا في العقود الأخيرة للقرن العشرين ومن ثم فإن هذا المفهوم "منقول" مرجعيته غربية.⁹

الفرع الثاني: مقومات المجتمع المدني

إن جوهر مؤسسات المجتمع المدني يكمن في عدم السعي إلى الربح الخاص الذي يعود على فئة محددة (مساهمين مثلا)؛ أما إذا مارست المؤسسات أعمال اقتصادية بهدف تدوير الربح لصالح المؤسسة في خدمة النفع العام، مقابل أرباح رمزية لا تثقل كاهل المستفيدين؛ فالأمر عند ذلك جائز في معظم تشريعات البلدان المتقدمة بل ضروري لضمان توفير الدعم اللازم لمؤسسات وضمان استقلاليتها واستمراريتها.

ولعل ما يشكل فارقا حاسما بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني السمات الخمس التالية: العضوية الطوعية * عدم السعي للربح * استقلاليتها عن الدولة * تجنب المنفعة الشخصية * مشاركتها في الشأن العام، وسنقتصر في دراستنا على التوقف عند أهمها:¹⁰

أولاً: الطوعية و التنظيم

أ/ الطوعية . وتعني أن تنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها، تتأسس بناء على الرغبة المشتركة لأصحابها، وانطلاقاً من إرادتهم الحرة، أو الطوعية، وبالتالي فهي غير مفروضة من طرف أي جهة، ولا يتم إحداثها استجابة لتعليمات أو توجيهات أي جهة رسمية، وتمارس نشاطاتها التي تستجيب للأهداف التي سطرته لنفسها بعيداً عن أي ضغط أو تأثير خارجي.

وعادة ما تتبع الرغبة في تكوين هيئات المجتمع المدني، من شعور الأفراد بانتمائهم للمجتمع الذي يعيشون فيه، وبكونهم معنيين بما يحدث فيه سلباً أو إيجاباً، ووعيهم بما لهم من مسؤولية تجاهه، وبأهمية الانخراط في قضاياها بالاشتراك مع الآخرين، وما يقتضيه ذلك من تطوع وتضامن وتعاضد وتعاون من أجل الصالح العام، ثم الإحساس بنيل تحقيق النتائج، التي تعود بالنفع على المجتمع ككل، وعلى أفرادها من خلال العمل المشترك.

ب/ التنظيم . إن تأسيس الجمعيات التي تندرج ضمن مفهوم المجتمع المدني يخضع للقوانين السائدة والتي تتيح حرية تأسيسها من جهة، كما تخضع في تسييرها وقيامها بمهامها لقوانينها الأساسية، وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية، وبذلك تتميز عن الجماعات والمكونات التي عرفت مجتمعات عربية وإسلامية في الماضي كالعشيرة والعشيرة والزواوية.

⁹- ينظر الفيلسوف الإيطالي غرامشي إلى المجتمع المدني بأنه جزء من البنية الفوقية، لدولة؛ وهذه البنية تنقسم على مجتمع مدني ومجتمع سياسي الأول وظيفته الهيمنة عن طريق الثقافة، ووظيفة الثاني السيطرة و الإكراه. أي أن غرامشي يعرف المجتمع المدني بأنه الهيمنة الثقافية والسياسية ، إذ تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة.

أديب محمد جاسم الحمادي، مرجع سابق، ص 24 .

¹⁰- محمد زين العابدين، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح، كلية قرطبة، دار عالم الثقافة، عمان الأردن، 2012، ص 31 .

وتقوم العلاقة بين أعضاء الجمعية على أساس التكافؤ واحترام كل الآراء والاجتهادات، في إطار العمل الجماعي لفريق يتوخى تحقيق نفس الأهداف، وهي علاقات أفقية، وليست رأسية أو عمودية، مثل العلاقة بين الأجير والمؤجر، أو بين السلطة والمواطن، أو بين شيخ الزاوية والأتباع، مما يجعل الجمعية إطاراً يتيح ويشجع كل الأعضاء على الابتكار والإبداع، والمساهمة الإيجابية في الوصول إلى الغايات المشروعة المشتركة.¹¹

ثانياً: خدمة الصالح العام

إن أعمال ومبادرات منظمات المجتمع المدني لا بد أن تصب في خدمة الصالح العام، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع، أو بعض الفئات المستهدفة منه، وهناك مجالات كثيرة ومتنوعة لاشتغال المجتمع المدني، في بلد يعاني من التخلف، ويعرف الكثير من الاختلالات والخصائص، ومن هذه المجالات: الأعمال الاجتماعية التي تستهدف الفئات المحتاجة، ورعاية الأشخاص المعاقين، وحماية الطفولة، والاهتمام بقضايا المرأة والشباب، ومحاربة الأمية، والوقاية الصحية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعميم مفاهيمها وثقافتها، ونشر قيم المواطنة، وحماية البيئة، والمساهمة في تنمية الحواضر والقرى، ومحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وترسيخ مقومات الهوية الوطنية، وما تتميز به من غنى وتنوع، والنهوض بالفنون، والتشجيع على الإبداع، وخلق فضاء للتنشيط الثقافي والرياضي والترفيهي، وغير ذلك من المجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يساهم من خلال الاشتغال بها في تنمية المجتمع والنهوض به، دون أن تكون الغاية من وراء ذلك هي التجارة أو الربح، أو المصلحة الذاتية للأعضاء.¹²

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني

على الرغم من كون أنشطة وأهداف المجتمع المدني لا تبتعد عن مجالات الشأن العام، وأن بعض الجمعيات تشكل أحياناً قوة ضاغطة على السلطات العمومية، وتقوم بانتقاد العمل الحكومي، فإنها لا تسعى من خلال ذلك للوصول إلى السلطة، ومن هذه الزاوية يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي من طبيعتها أن تعمل للوصول إلى الحكم، وعموماً يمكن إجمال دور هذا المجتمع في:

إذا كان المجتمع المدني هو المجتمع الإنساني المثالي الذي يسير على هدى الأخلاق التي لا تتوافر في عامة الناس والذي يعمل على الطوعية والتنظيم وخدمة الصالح العام وكذلك السعي للوصول إلى السلطة وعدم اللجوء للعنف.

الفرع الأول: تحقيق الوظيفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية

¹¹- محمد زين العابدين، مرجع سابق، ص 32.

¹²- محمد زين العابدين، مرجع سابق، ص 34.

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار ووظائف عديدة منها الوظيفة السياسية والوظيفة الاجتماعية وكذلك الاقتصادية.

أولاً: الوظيفة السياسية

تقوم في هذا الخصوص بتنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات في معيشتهم، كما أنها تساهم في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والحد من تدخل الحكومة وسيطرتها على شؤون المجتمع. كما تقوم بتطوير مشاركة المواطنين في الرقابة على شؤون الحكومة ليس فقط أثناء الانتخابات العامة الدورية، بل أن تكون المشاركة يومية مستمرة. يقول توماس جيف رسون: " كل مواطن مشارك في شؤون الحكومة، ليس فقط في الانتخابات ليوم واحد في السنة بل كل يوم...، المواطن المستعد لأن يتمزق قلبه، على أن تسلب منه سلطته من قبل قيصر وبونابرت، أي إن مؤسسات المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط السلوك."

ثانياً: الوظيفة الاجتماعية

أصبحت هذه المؤسسات تهتم بجوانب عديدة من حياة الأفراد في المجتمع فهي تهتم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة الجريمة والفساد والرشوة وغيرها من المسائل الأخرى. وهناك عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني تعمل في هذه الميادين، فمنها مؤسسات أنشئت للدفاع عن حقوق الإنسان وأخرى لرعاية المسنين ورعاية الطفولة ورعاية المرأة وأخرى لحماية المستهلك ضد جميع أنواع الإستغلال وغيرها.

ثالثاً: الوظيفة الاقتصادية

شهد العقدان الماضيان من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرون ظاهرة انسحاب الدولة من تحمل الوظائف والأدوار التي كانت تؤديها في الماضي، خصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات العلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل المواطنين، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله، وعندما بدأت الدولة تتسحب تركت وراءها فراغاً يحتاج إلى من يقوم بوظائفها فيه، وهنا كان لا بد أن تتحرك مؤسسات المجتمع المدني لتشغل هذا الفراغ ولا تعرض المجتمع للانهايار خصوصاً حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة، فهي بمثابة (دولة الظل) التي تقوم بدور في إحداث تغيير تنموي شامل بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية.¹³

الفرع الثاني: وظائف أخرى المجتمع المدني

أولاً . المشاركة والتفاعل مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية: كما أكدته المؤتمرات والمنتديات القومية والإقليمية والدولية كالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة 1994)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (اسطنبول

¹³- أديب محمد جاسم الحماوي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق و الحريات، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر الإمارات، ص40-41.

(1996)، ومنتدى المجتمع المدني (أسلو 2005)، على الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني في التنمية ، وفي إعادة صياغة الوعي بالقضايا من جهة والتأثير على السياسات من جهة أخرى من خلال الدور المناط لها في تنفيذ توصياتها.

ثانيا . بناء القيادات الجديدة:

حيث تعتبر مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تمكن المواطنين من اكتشاف قدراتهم خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية، وتؤكد الدراسة الميدانية أن العناصر النشيطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها، هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية وأعضاء وقيادات الأحزاب السياسية في الدول الديموقراطية. كما تلعب دورا بارزا في عملية الوساطة والتوفيق بين مؤسسات الدولة وجمهور المواطنين، إذ تقوم بتوفير قنوات الاتصال، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة، وتتمثل فائدة مؤسسات المجتمع المدني هنا في قيامها بعملية تلقي طلبات ورغبات المواطنين وإبلاغها للحكومة، الأمر الذي يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي.¹⁴

المبحث الثاني: الآليات القانونية للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة

إن تحديد ماهية الجريمة حظي باهتمام وافر من قبل العلماء في مجالات عدة على رأسها علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام، مما أسفر عنه أكثر من تعريف ولكن إن تغيرت صورها فإن فكرتها لا تتغير بجوهرها عموما. فهي كل فعل أو امتناع عن فعل يحرمه النظام القانوني ويقرر له جزاء جنائيا، توقعه الدولة عن طريق الإجراءات التي رسمها واضع القانون.¹⁵

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة

يبدأ هذا الدور من الأسرة باعتبارها النواة الأولى لأي مجتمع مدني وعلى عاتقها تقع العناية بتربية أطفالها وتلقيهم المبادئ الأخلاقية السليمة وتنشئتهم تنشئة اجتماعية تبعدهم عن الانحراف وتقيهم خطر القدوة السيئة ويقع على الدولة هنا- ممثلة في مؤسساتها الاجتماعية - واجب توعية الأفراد بالأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية كما تقع على المدرسة و المنظمات الاجتماعية الأخرى واجبات مماثلة، في مكافحة الجريمة.

الفرع الأول: دور الأسرة في مكافحة الجريمة

¹⁴- أديب محمد جاسم الحماوي، ص 42

¹⁵ - المختار أعمرة، الوجيز في القانون الجنائي العام وتطبيقاته بقرارات محكمة النقض مع قراءة مقارنة لمشروع تعديل القانون الجنائي لسنة 2016 الجزء الأول، الطبعة الثالثة 2018، دار نشر Bucephale ، ص 29 . 33.

تعتبر الأسرة أهم جماعة اجتماعية تسهم في الوقاية من الجريمة،¹⁶ و بقدر ما تكون العناية بالأسرة تكون قدرتها على مواجهة الأعباء التي تتحملها في سبيل تربية أبناءها وحمايتهم من الانحراف والوقاية من الجريمة، نتيجة لتطور نظريات الإرشاد التربوي ودخولها في جميع مجالات الحياة، من خلال أساليب وقائية متخصصة تبني أساسا على أهمية إدراك العلاقات الداخلية للشخصية ضمن الأسرة التي انحدرت منها، إذ يمكن النظر إلى مشكلات الفرد على أنها انعكاس لإحدى المتغيرات الأسرية الآتية:¹⁷

. عدم القدرة على التكيف مع أهداف الأسرة و فلسفتها في الحياة.

. عدم القدرة على تنمية و تطوير أنماط سلوكية معينة لخدمة أهداف الأسرة.

. الصعوبات في ظهور الدور الهام لكل فرد من أفراد الأسرة، مما يحدث تضاريا بين الأدوار المختلفة.

وتختلف وسائل الوقاية من مجتمع لآخر طبقا لأهداف التربية و التنشئة الاجتماعية والثقافية في كل أسرة، إذ تعد العلاقات بين الطفل وأقاربه وأهله من الأمور التي تساهم في تطور نمط الحياة كما أن العلاقات الأولية بين الطفل وأهله وخاصة الأم تعتبر من أهم أدوات تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الفرد على الرغم من فطريته، كما يتأثر تطوره وتشكيل مميزاته وفقا لترتيبه في الأسرة على مميزاته الشخصية، لعل من أهمها: دعم الروابط الأسرية وتوعية الأسر بمنح أطفالها الشعور بالأمان والطمأنينة بما تمنحه لهم من دفء الروابط الأسرية، والمودة والتراحم.

الفرع الثاني: دور المؤسسات التعليمية في مكافحة الجريمة

تلعب المؤسسات التعليمية كأحد أهم مكونات المجتمع المدني دورا بالغ الأهمية في تهذيب النفس للحد من التصرفات الإجرامية التي قد تدور بخلد صاحبها، حيث تتمثل وظيفة المؤسسة التعليمية في مدى تحقق الأهداف العامة والخاصة التي ينتظر منها على المدى القريب أو البعيد، ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا في ظل سياسة تربوية متطورة تتوجه إلى التلميذ أولا قصد استغلال طاقاته الخلاقة في العمل الحيوي المنتج الذي يقوم على الأنشطة المختلفة التي يمارسها بنفسه وكذا ضبط سلوكه وتقويم اعوجاجه إن ابتلى بالانحراف وحاول الخروج عن الطريق الجاد إذا نستخلص أن وظيفة المؤسسة التعليمية لا تنحصر في إعداد التلاميذ علميا، بل تعدهم كي يكونوا أفراد صالحين، والتلميذ في هذه المؤسسة يعيش في مجتمع مدرسي وليد للمجتمع الخارجي،¹⁸ لأن الوسط التعليمي داخل المؤسسة يعد مسؤولا لحد كبير عما نشاهده في حياتنا العامة، من هؤلاء الشباب الذين دفعت بهم المدرسة إلى المجتمع دفعا ناقصا، ولم تعدهم في محيطها ذلك الإعداد الاجتماعي لحياته المقبلة. مما يجعلهم عاجزين عن التوفيق بين فرديتهم وواجباتهم الاجتماعية كما يجب التأكيد على أن نقص التعليم أو انعدامه قد يؤثر سلبا على الفرد في حياته، وهو وإن لم يكن سببا مباشرا فإنه دافعا لارتكاب الجريمة.

¹⁶ في جواب على موضوع إمتحان علم الإجرام دورة 28 يونيو 2018 الذي طرحته على طلبتي ممن يتابعون دراستهم وهم يقضون عقوبة سجنية طويلة وكان موضوعه "ما هي العوامل التي ساهمت في سجنك وفق علم الإجرام؟"، كانت الإجابات متنوعة بين إنعدام التجربة والتهور، ولكن ما أوقفني عنده مقولة أحدهم: "... حيث كنت منعزلا عن أسرتي، كنت دائما لوحدي... حيث الواقع الجديد ولجوئي لتعاطي الكحول وإدماني على المخدرات، أفقدني صوابي والقدرة على التمييز عند ارتكاب الحادث...".

¹⁷ رافدة الحريري وسمير الإمامي، الإرشاد التربوي و النفسي في المؤسسات التعليمية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الاولى 2011، ص 165 - 166.

¹⁸ - علال العمراني الجوطي، التلميذ المنحرف، ودور المؤسسات التعليمية في ضبطه و تقويمه، مطبعة إنفو برانت، فاس. المغرب، ص 102.

الفرع الثالث : دور الإعلام في مكافحة الجريمة والفساد

نعيش في هذه الآونة عصرا صار الإعلام آلية مؤثرة على الأفراد، الأمر الذي زاد من تعقد حياة، وتنوع العلاقات بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية الأمر الذي يستدعي إعلاما أمنيا يواكب تطورات العصر ومستجداته وتساهم وسائل الإعلام بصفة عامة والإعلام الأمني بصفة خاصة في العمل على الحد من الجريمة والوقاية منها. وبهذا فإن الإعلام يقوم ببرامج إعلامية متخصصة في مجال الإرشاد والتوعية، وذلك بهدف تطوير قدرات وميول الأفراد من خلال طرح أفكار مختلفة، وتوعيتهم لتجنب مخاطر الانحراف وتعاطي المخدرات،¹⁹ والأفكار الداخلية، وغيرها من الأمور التي تساعدهم على إدراك كل ما يحيط بهم، وتقديمها بأساليب مفهومة وبسيطة لجميع شرائح المجتمع، إذ يمكن لهذه الأفكار أن تمارس تأثيرات ضخمة على اتجاهات وأراء وسلوكيات الناس،²⁰ مما يشجع الفساد وخصوصا الإداري بشكل يصبح التعايش معه أمرا عاديا، لأن الإعلام يجب أن يكون ضمير حي للمجتمع يرصد جوانب مكوناته النفسية والسلوكية ويعبر عنها بموضوعية في نقل الخبر.²¹

المطلب الثاني: أهم المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني

في مكافحة الجريمة والفساد

يشكل المجتمع المدني وتحديد الجمعيات المدنية بمختلف توجهاتها وإهتماماتها، عنصرا هاما في خلق نوع من التوازن داخل أي مجتمع،²² مما يسهم في التصدي للفساد بمختلف صورته، إلا أن الواقع في عالمنا العربي يشهد العديد من الإكراهات من أهمها:

- (1) ضعف إرادة التغيير داخل المنظمات غير الحكومية في أعمالها التطوعية.
- (2) غياب توظيف الأشخاص الأكفاء بنسب مؤثرة بسبب الفساد والفقر في منهجية التوظيف وضعف المعلومات اللازمة.
- (3) غياب الوعي القانوني لدى أغلب القائمين على مؤسسات المجتمع المدني.
- (4) افتقار الجهود الأهلية المقدمة في مجال التعليم غير النظامي والتعليم المستمر إلى مظلة عامة تعمل على التنسيق والتخطيط و وضع السياسات الملائمة لأغراض التطوير ضمن مفهوم التعليم المستمر والتربية المستدامة، فجميع مراكز خدمة المجتمع في الجامعات (إن وجدت أصلا) لا تضمها مظلة تنسق جهودها لضمان عدم التعارض والتضارب في البرامج المقدمة و ضمان نجاحها.

19- المختار أميرة، السياسة الجنائية ودورها في الحد من الاتجار في المخدرات وتعاطيها. دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 100، سنة 2011، ص 92.

20- مثل تقبل الأدوار التي يحددها المجتمع للرجل في علاقته بالمرأة، ويتم ذلك من خلال المادة الإعلانية، ويتم من خلال الدعاية المصاحبة لحملة مكافحة الإيدز مثلا. وبالطريقة التي توحى بها للناس كيف يفكرون، فإنها ترتب الأجندة وعن طريق تمارس عملية الضبط الاجتماعي فعلي.

21 - محمد زين العابدين، مؤسسات المجتمع المدني الواقع و الطموح، ص 14-15.

22- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المجتمع المدني المغربي ومكافحة الفساد، نحو تعزيز حكامه الجمعيات، الرباط، ص 16.

- (5) ارتفاع ما يصرف على الأعمال الإدارية والتنظيمية، والنفقات التشغيلية، حيث ينفق على البرامج الدعائية أكثر مما يخصص للبرامج التنموية.
- (6) ضعف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة، وضعف علاقتها بوسائل الإعلام، ومدى استخدام التكنولوجيا الحديثة وتسخيرها لخدمة قضايا التوعية، وضعف علاقة المؤسسات بالمجالس المنتخبة إلا إذا كانت متحيزة لها، وعدم إدراك أهمية ذلك على تنفيذ المشاريع التنموية وحمايتها من الفساد الإداري.
- (7) تضخم في عدد المؤسسات والجمعيات ذات العمل المتشابه والمتعدد مع قلة عدد المؤسسات المتخصصة لتحقيق أهداف محددة ذات نوعية أعلى وجودة متميزة.
- (8) التوزيع العشوائي لجهود وخدمات المؤسسات التطوعية، حيث يتركز معظمها في العاصمة ومراكز المدن الكبرى، مما يؤدي إلى حصر الفائدة على فئة معينة من الناس.
- (9) تعاني مؤسسات المجتمع المدني العربية من مشكلة التمويل إذ تقتصر إلى رأس المال الذاتي ومن هنا تتم عملية السيطرة إما داخلية أو خارجية على هذه المؤسسات.

خاتمة

إذا كان المجتمع المدني في عصرنا الحالي يشكل صمام الأمان لإستقرار المجتمعات بل وإستمرار وجود الدولة، لإن دوره في مواجهة الفساد سواء كان إجتماعيا أو إقتصاديا أو حتى سياسي، أصبح أمر لا ينكره أي متتبع أو مهتم، الأمر الذي يدفعنا إلى التوقف عند أهم المستنتجات التي يمكن أن توضح الرابط بين هذا الواقع والأهداف، وهي:

- (1) إن الوعي المجتمعي من أهم الأسس التي تزيد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات والمشاركة في عملية التوعية.
- (2) أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا مهما في منع أو مكافحة أو وقاية الشباب من الجريمة، و حاجة الأسرة و المؤسسات التربوية و الدينية.
- (3) أن التربية الأسرية السليمة بما تتضمنه من مفاهيم وأهداف و ما تستند عليه من مصادر قادرة على أن تربي نشأ مؤمنا بعقيدته.
- (4) أهمية الدور التربوي للمدرسة عمليا وعلميا في تحقيق الأهداف النظرية للتربية السليمة لتلبية حاجات المجتمع.
- (5) لكل من التربية والتعليم دورا مهما في مساعدة الشباب على التوعية ومنعهم من الانحراف.

التوصيات:

- (1) وجوب إعادة النظر في القوانين الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني ووجوب مطابقة هذه القوانين للدستور وعدم مخالفتها له.
- (2) أن يكون هنالك نوع من المشاركة بين صناع القرار والقياديين في مؤسسات المجتمع المدني من خلال إعلان لجان رئيسية لهذه المؤسسات لتساهم بدور كبير في صناعة القرار.

- (3) ضرورة الاستفادة أكثر وعلى نحو أوسع من تجارب البلدان الغربية في مجال دور المجتمع المدني بإزاء الدولة ودوره في المجتمع نفسه.
- (4) وضع خطة إستراتيجية وتدابير و وقائية لمنع وقوع الجريمة .
- (5) زيادة الوعي العام من خلال الإعلام والتعليم وتنبيه الرأي العام إلى خطورة هذه الجرائم وأثارها على المجتمع المدني والمواطنين.
- (6) توفير وسائل الإعلام الفاعلة التي تبين أثر الجريمة، وتشجيع المواطنين على المشاركة من خلال القيام بدورهم كأفراد و آباء و مؤسسات من خلال الأخبار والمسرح والإذاعة وغيرها.
- (7) على مؤسسات المجتمع المدني التعاون مع وسائل الإعلام لإبراز أنشطتها وتوجهاتها من خلال إطار متكامل.
- (8) يجب أن تمول مؤسسات المجتمع المدني لمساعدة الأسرة الفقيرة والعاطلين عن العمل.